
المنظومة
ALMANDUMAH



أسباب عدول الإمام البخاري عن التخريج للإمام جعفر الصادق في صحيحه

د. أحمد صنوبر

بحث مقدَّم لمؤتمر «الانتصار للصحيحين»

المنعقد في الجامعة الأردنية،

بتاريخ: 14ـ2010/7/15م

أسباب عدول الإمام البخاري عن التخريج
للإمام جعفر الصادق في صحيحه

مقدمة

الحمد لله والصلاة والسلام على سيدنا رسول الله وعلى آله الكرام الطيبين الطاهرين وصحابته الأجلاّء العاملين، وبعد:

فهذا بحث في بيان الأسباب التي حملت الإمام البخاري على العدول عن التخريج للإمام جعفر بن محمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب ﷺ الملقّب بالصادق.

ولقد كان هذا الموضوع مثار إشكال طرحه كثير من الشيعة الإمامية والزيدية، وتبعهم بعض أهل السُنّة، مؤدياً بهم إلى اتهام الإمام البخاري بعدم موالاة أهل البيت، وممالأة النواصب، والرضوخ لضغط الواقع والسلطات.

فكان لا بدّ من دراسة هذه القضية بالتفصيل، وبيان مدى مطابقة هذا الاتهام للواقع، ودراسة جميع الاحتمالات الدافعة للبخاري إلى عدم التخريج للصادق، ثم الاستدلال لما هو محتمل وطرح ما سواه.

وتستحق مثل هذه القضية أن تفرد بالدراسة، إذ إن نتيجة هذا الاتهام للبخاري التشكيك في موضوعيته في اختيار الرجال، ومنْ ثمّ التعرض لصحيحه، وقد تقرر عند أهل السُنّة أنه أصح الكتب الحديثية، فالتعرض له تعرض لأساس من الأسس الفكرية التي ينبني عليها الفكر السني، فلا بدّ -والحالة هذه- من التفصيل والتدقيق المبني على الدراسة العلمية العميقة لنخلص إلى نتائج صحيحة، تظهر واقع القضية على ما هي عليه. ولمّا كان كذلك فقد استعرضتُ جميع الاحتمالات التي قد تُذكر أسباباً حاملة للبخاري على ذلك، ثم درستُ كلَّ احتمالٍ بالتفصيل، فبيّنتُ ما يصلح أن يكون احتمالاً وما لا يصلح.

خطة البحث

بناءً على ما تمّ جمعه من المعلومات، فقد قام الباحث بتقسيم بحثه إلى المقدمة سالفة الذكر، ومطلبين، وخاتمة، وقائمة بالمراجع، وهي جميعاً مرتبة كما يلي:

المقدمة

المطلب الأول: دعوى أن البخاري عدل عن الصادق لأسباب مذهبية.

المطلب الثاني: دراسة الاحتمالات الدافعة للبخاري للعدول عن الصادق.

الاحتمال الأول: أسباب مذهبية وسياسية.

الاحتمال الثاني: أسباب حديثية صرفة:

(1) أنّ البخاري لم يحصّل طرقاً صحيحةً بينه وبين الصادق.

(2) الرغبة في علو الإسناد.

(3) انشغال الصادق بالفقه أكثر من الحديث، وقلَة الحاجة إلى رواياته.

(4) وجود بعض المشكلات الإسنادية في روايات الصادق.

الخاتمة.

قائمة المصادر والمراجع.

المطلب الأول

دعوى أنّ البخاري عدل عن الصادق

لأسباب مذهبية

اتّهم كثير من الشيعة الإمامية وبعض الزيدية الإمام البخاري بالنصب ومعاداة أهل البيت لتخريجه روايات لعمران بن حطان الخارجي وحريز بن عثمان الناصبي وإعراضه عن الإمام جعفر الصادق، وجعلوا ذلك مطعناً في الإمام البخاري وصحيحه.

ومن أشهر من قال ذلك من الإمامية: حسن الصدر (ت1354هـ) في كتابه «نهاية الدراية»[1]، وفتح الله النمازي الأصفهاني المشهور بشيخ الشريعة (ت1339) في كتابه «القول الصراح في نقد الصحاح»[2]، وكثيرٌ من الإمامية المعاصرين أمثال هاشم معروف في كتابه «دراسات في الحديث والمحدثين»[3]، ومحمد صادق النجمي في كتابه «أضواء على الصحيحين»[4] وغيرهم.

وأيّدهم بعض الزيدية في ذلك على تلطّف في العبارة، فقد ذهب بعضهم إلى أنّ البخاري لم يخرج للصادق مجاملة للنواصب المعادين لأهل البيت، المسيطرين على الحالة السياسية آنذاك، سواء في الخلافة الأموية أو العباسية، ومنهم الدكتور المرتضى بن زيد المحطوري في كتابه «التشيع وأثره على الجرح والتعديل»[5]، وغيره.

---

(1) الإمام حسن الصدر، نهاية الدراية، ص513.

(2) إذ قال ص39:«عدم إخراج البخاري لحديثه (أي جعفر الصادق)عليه السلام وعدم الاحتجاج به، واعتقاد عدم قابليته – العياذ بالله- للإيداع في صحيحه السقيم، مع إخراجه مرويات كثير من الخوارج والنواصب والكذابين، والوضاعين، والاحتجاج بهم وإيداع أحاديثهم في كتابه، وإن كان كافياً في الدلالة على نصبه وضلالته وشقاءه، كالدلالة على ترجيح روايات هؤلاء الملاحدة الملاعين والعياذ بالله على رواياته عليه السلام».

(3) هاشم معروف، دراسات في الحديث والمحدثين، ص173-175.

(4) محمد صادق النجمي، أضواء على الصحيحين، ص112 وما بعدها.

(5) د. المرتضى بن زيد المحطوري، التشيّع وأثره على الجرح والتعديل، ورد في الصفحة رقم 51 ما يلي: «غير أن التحامل عليهم –أي الشيعة- ديدن المحدثين أو بعضهم، ومجاملة النواصب ظاهر في عباراتهم نتيجة تأثرهم بالوضع السياسي في الدولة الأموية ثم العباسية... ثم نقل عن الذهبي نصاً فيه تجنب البخاري للرافضة لتدينهم بالتقية، قال بعده:

وقد أحسن الإمام الذهبي بتسجيل شهادته في هذا المقام، فإن الرافضة الذين تجنبهم البخاري رحمه الله أولهم: الإمام جعفر الصادق عليه السلام، وها هي ترجمته تشهد بظلم تلو ظلم لآل النبي الطاهر: ظلم نبحهم وتشريدهم، وظلم سبهم وانتقاصهم، وجعل محبتهم قدحاً وجرحاً».

وتبعهم بعض أهل السُنّة الذين تسربت إليهم بعض الآراء الشيعية، ولعل أبرزهم السيد محمد بن عقيل الحضرمي الباعلوي في كتابه «العتب الجميل على أهل الجرح والتعديل»، حيث قال: «احتج الستة في صحاحهم بجعفر الصادق إلا البخاري فكأنه اغتر بما بلغه عن ابن سعد وابن عياش وابن القطان في حقّه على أنه احتج بمن قدمنا ذكرهم، أي بعض شياطين النواصب ومنافقيهم، وهنا يتحير العاقل ولا يدري بماذا يعتذر عن البخاري رحمه الله، وقد قيل في هذا المعنى شعراً:

قضية أشبه بالمرزئـة	هذا البخاري إمام الفئة
بالصادق الصديق ما احتج في	صحيحه واحتج بالمرجئة
ومثل عمران بن حطان أو	مروان وابن المخطئـة
مشكلة ذات عوار إلـى	حيرة أرباب النهى ملجئه
وحق بيتٍ يمّمَتْهُ الورى مُغذّةً	في السير أو مبْطئة
إنّ الإمامَ الصادقَ المُجتبى	بفضله الآي أتت منبئة
أجلّ من في عصره رتبةً	لم يقترف في عمره سيئة
قلامةٌ من ظفر إبهامه	تعدلُ مثل البخاري مائة

وقد توهّم بعض إخواننا أحسن الله إلينا وإليهم أنّ عدم رواية البخاري في صحيحه عن جعفر الصادق كانت اتفاقية أو لعذر آخر، وغفلوا عمّا صرح به ابن تيمية الحراني في منهاجه من ارتياب البخاري في الصادق[1]، ومن عرف أنّ البخاري قد روى عن جعفر الصادق في تاريخه وعرف من هم الواسطة بين البخاري وجعفر لم يتعب نفسه في التمحّلات وإنّا لله وإنا إليه راجعون»[2].

---

[1] هذا غير صحيح، فإن نص ابن تيمية ليس فيه ارتياب البخاري في شخص الصادق، بل في بعض حديثه، قال في «منهاج السنّة» 390/7: "وبالجملة فهؤلاء الأئمة الأربعة ليس فيهم من أخذ عن جعفر شيئا من قواعد الفقه لكن رووا عنه أحاديث كما رووا عن غيره، وأحاديث غيره أضعاف أحاديثه، وليس بين حديث الزهري وحديثه نسبة لا في القوة ولا في الكثرة، وقد استراب البخاري في بعض حديثه لما بلغه عن يحيى بن سعيد القطان فيه كلام فلم يخرج له، ولم يكذب على أحد ما كذب على جعفر الصادق مع براءته". وفرق كبير بين الارتياب في الشخص والارتياب في بعض حديثه، وسيأتي تفصيل ذلك.

[2] محمد بن عقيل، العتب الجميل، ص59-61.

فقوله شعراً: «قلامة من ظفر إبهامه تعدل مثل البخاري مئة» وما بعده، ظاهر في أنه يرى أن الإمام البخاري لا عذر له في عدم التخريج لجعفر، وأنّ سبب ذلك نوع نصب عند البخاري، فالبخاري -والحالة هذه- متّهم في موضوعيته وطريقة انتقائه للرواة ومن ثمّ ذكر الأحاديث الصحيحة، إذ الهوى أو الخوف من الدولة قد سيطر عليه، ومن ثم فلا ثقة بانتقائه للرجال ولا بمروياته.

فهذه الأقوال هي حاصل الاتهامات الموجهة إلى البخاري في صحيحه، وفي المطلب التالي تفصيلها وغيرها وبيان الصحيح من غيره.

المطلب الثاني

تفصيل الاحتمالات الدافعة للبخاري

للعدول عن الصادق

أعرضُ هنا جميع الاحتمالات، ولو كنت أعلم أنها بعيدة، ثم أناقشها الواحدَ تلْوَ الآخر، لأتبين الصحيح منها، وقد وجدتها لا تخرج عن احتمالين رئيسين، فيهما تفصيل وتفريع: أما الأول فأسباب مذهبية وسياسية، وأما الثاني: فأسباب حديثية صرفة.

الاحتمال الأول: أسباب مذهبية وسياسية

وأعني بالأسباب المذهبية: أنّ البعض كما تقدم اتهم البخاري بالنصْب، وأنه معْرضٌ عن آل البيت محابٍ لأعدائهم. وأعني بالأسباب السياسية: أنّ البخاري وقع تحت ضغط الدولة العباسية المعادية لآل البيت، فخاف منهم ومالأهم فأعرض عن الصادق، وقد تقدم بيان أصحاب هذه الأقوال.

وأرى أنّ هذين الاحتمالين لا يستقيمان هنا للأسباب التالية:

أولاً: إخراج البخاري لكثير من آل البيت في صحيحه، وأقربهم للصادق أبوه محمد الباقر، فقد أخرج له البخاري روايات متعددة بطرق مختلفة[1]، وأخرج كذلك لجدّه زين العابدين علي ابن الحسين بن أبي طالب ﷺ[2]، وكذا للحسين بن علي ابن أبي طالب ﷺ[3].

---

[1] البخاري، الصحيح، (252 من طريق أبي إسحق عنه، و255 من طريق مخول بن راشد عنه، و256 من طريق معمر بن يحيى عنه، و2296 من طريق عمرو بن دينار عنه و6586من طريق الزهري عنه) وغير ذلك.

[2] البخاري، الصحيح، (926، 1127، 1588، 2035، 2038، 2089، وغير ذلك الكثير من طريق الزهري عنه، ولــم يخــرج له من غير طريق الزهري إلا حديثين:6715 من طريق زيد بن أسلم عنه، و1563 من طريق شعبة عن الحكم عنه عن مروان بن الحكم في قصة تدل على تمسك علي رضي الله عنه بالسُنّة!

[3] البخاري، الصحيح، (1127، 2089، 2375) وغير ذلك.

وممّن أخرج له البخاري من آل البيت: محمد بن عمرو ابن الحسن بن علي بن أبي طالب ﷺ في مواضع عدة[1]، ومحمد ابن علي بن أبي طالب، المشهور بابن الحنفية ﷺ في مواضع عدّة كذلك[2]، وكذا الحسن بن محمد بن علي بن أبي طالب ﷺ[3].

ثم إنّ البخاري روى في فضائل آل البيت وفضائل الحسن والحسين الكثير.

فلو تلبّس البخاري بأيّ نوع من النصْب أو عدم موالاة آل البيت الكرام لما روى عنهم ولما ذكر فضائلهم ولما أعلنها.

وكذلك الحال لو أراد نفاقاً لبعض العباسيين في عداوتهم لأهل البيت.

ثانياً: إخراج البخاري لبعض الشيعة، ومنهم من عُدّ في الغلاة، وقد أحصيتُ من اتهم بالتشيع ممن ذكرهم الحافظ في «مقدمة الفتح» فكان عددهم تسعة عشر راوياً، وهو عدد ضخم إذا قورن بمن روى عنه البخاري ممن رمي بالنصب، إذ لم يتجاوز العدد ستة رواة فقط، ولم يَعْدُ عددُ من اتّهم برأي الخوارج على ثلاثة[4]، ممّا يدل دلالةً واضحةً أنّ البخاري لا يحمل موقفاً سلبياً تجاه آل البيت ومحبيهم من الشيعة، وإلاّ لاستغنى عن روايات هؤلاء وأكثر من ذكر النواصب والخوارج!

بل إنّ تراجم بعض هؤلاء الشيعة تظهر الغلو الواضح في التشيّع، وبعضهم من طبقة شيوخ البخاري مما يشي بأنّ مدار قبول الراوي عند الإمام البخاري: لا يتعلق بالاعتقادات ولا الأفكار، وهذه بعض أمثلة تفصيلية على هؤلاء الشيعة:

(1) عباد بن يعقوب الرواجني الأسدي الكوفي، شيعي مفرط مغال، بل نُسب إلى الرفض، وعنده في التشيع حكايات عجيبة ثابتة عنه، ولعلّ أطرفها القصةُ الثابتة عنه التي ذكرها القاسم بن زكريا المطرز حيث قال: «وردت الكوفة فكتبت عن شيوخها كلهم غير عباد بن يعقوب، فلما فرغت دخلت إليه، وكان يمتحن من يسمع منه، فقال لي: من حفر البحر؟! فقلت: الله خلق البحر! قال: هو كذلك ولكن من حفره؟! قلت: يذكر الشيخ. فقال: حفره علي ابن أبي طالب! ثم قال: من أجراه؟ قلت:

---

[1] البخاري الصحيح، (560، 565، 1946).

[2] البخاري، الصحيح، (132، 178، 3112، 3671) وغير ذلك.

[3] البخاري، الصحيح، (3007، 4216، 4274، 4890) وغير ذلك.

[4] ابن حجر، هدي الساري، ص459-460.

الله مجري الأنهار ومنبع العيون. فقال: هو كذلك، ولكن من أجرى البحر؟! فقلت: يفيدني الشيخ. فقال: أجراه الحسين بن علي!

قال: وكان عباد مكفوفاً، ورأيت في داره سيفاً معلقاً وحجفة، فقلت: أيها الشيخ لمن هذا السيف؟! فقال لي: أعددته لأقاتل به مع المهدي!

قال: فلما فرغت من سماع ما أردت أن أسمعه منه وعزمت على الخروج عن البلد دخلت عليه، فسألني فقال: من حفر البحر؟ فقلت: حفره معاوية وأجراه عمرو بن العاص!! ثم وثبت من بين يديه وجعلتُ أعدو، وجعل يصيح أدركوا الفاسق عدو الله فاقتلوه»[1].

ويظهر غلوه أيضا في ما قاله علي بن محمد المروزي: سئل صالح بن محمد عن عباد بن يعقوب الرواجبي فقال: كان يشتم عثمان. قال: وسمعت صالحاً يقول: سمعت عباد بن يعقوب يقول: الله أعدل من أن يدخل طلحة والزبير الجنة! قلت: ويلك ولم؟! قال: لأنهما قاتلا علي ابن أبي طالب بعد أن بايعاه[1].

ومع هذا الغلوّ يروي له البخاري حديثاً في الصحيح[2]، ويوثقه أبو حاتم ويقول فيه الحاكم: كان ابن خزيمة إذا حدث عنه يقول: حدّثنا الثقة في روايته المتهم في رأيه عباد بن يعقوب[3]، ويقول فيه الدارقطني: شيعي صدوق، وينتهي الذهبي إلى القول فيه: الشيخ العالم الصدوق[4]، أمّا الحافظ فيقول: صدوق رافضي[5].

قلت: ولو كان نظر البخاري في الرواة منصبا على عقائدهم ومذاهبهم لأعرض غاية الإعراض عن عباد وأضرابه، إلا أنه لمّا كان ثقة قبله، ولو كان شيعيا محترقا مغاليا، بل متهما بالرفض، فظاهر أن البخاري لا يرى التشيع ومحبة آل البيت بل والغلو فيها تهمة يوصَم بها الراوي ويُعرض عنه بسببها، وظاهر كذلك أنّ نوعاً من الحرية

---

(1) المزي، تهذيب الكمال، 60/4. وقال الذهبي في السير 538/11: «إسنادها صحيح، وما أدري كيف تسمّحوا في الأخذ عمن هذا حاله، وإنما وثقوا بصدقه».

(1) المزي، تهذيب الكمال، 60/4.

(2) مقروناً بغيره البخاري الصحيح (7534). هدي الساري، ص412.

(3) ابن حجر، هدي الساري، ص412.

(4) الذهبي، السير، 536/11.

(5) ابن حجر، التقريب، (3153).

السياسية يتمتع به الرواة يمكّن أمثال هذا من الجهر بهذه المذاهب والآراء من غير خوف وتوجّس، وكذا الحال في الراوي عنه البخاري، وإلاّ لأعرض عنه.

(2) خالد بن مخلد القطواني أبو الهيثم الكوفي: وهو كسابقه شيعي مغال، قال الجوزجاني: كان شتاما معلنا لسوء مذهبه، وقال الأعين: قلت له: عندك أحاديث في مناقب الصحابة؟ قال: قل: في المثالب أو المثاقب يعني بالمثلثة لا بالنون[1].

وقال ابن سعد: كان متشيعا مفرطا، وقال صالح جزرة: ثقة إلاّ أنه كان متّهماً بالتشيّع[2].

ومع كل هذا التشيّع المفرط فإنّ البخاري قبله في صحيحه وروى له عشرات الروايات، وبعضها في الأصول لا في المتابعات والشواهد[3].

وقبله الأئمة أيضاً: ابن معين وابن أبي شيبة وأبو داود وابن عدي والعجلي وغيرهم، وتكلم في بعض رواياته بعضهم[4].

(3) عبيد الله بن موسى بن أبي المختار العبسي الكوفي، أبو محمد الحافظ: وهو شيعي محترق كما قال أبو داود، بل قال يعقوب بن سفيان عنه: شيعي وإن قال قائل رافضي لم أنكر عليه، وقال ابن قانع: كوفي صالح يتشيع، وقال الساجي: صدوق كان يفرط في التشيّع، وذكره ابن حبان في الثقات وقال: كان يتشيّع.

قال ابن معين: سمعتُ عبيد الله بن موسى يقول:«ما كان أحدٌ يشكّ في أنّ علياً أفضل من أبي بكر وعمر»[5].

ومن المنقول عنه غلوّه في بُغض معاوية ﷺ فقد قال ابن منده:«كان أحمد بن حنبل يدلّ الناس على عبيد الله[6]، وكان معروفاً بالرفض، لم يدع أحداً اسمه معاوية

---

[1] ابن حجر، تهذيب التهذيب، 101/3.

[2] ابن حجر، هدي الساري، ص400.

[3] انظر أمثلة على رواياته في الصحيح (62، 199، 215، 221) وغيرها الكثير، ومن أمثلة أحاديثه الأصول (6502).

[4] تهذيب التهذيب، 101/3.

[5] نقله محقق «تهذيب الكمال» عن «سؤالات ابن محرز لابن معين» 168/19

[6] قد يكون هذا في أول أمر الإمام أحمد، وإلا فالمعروف عنه أنه لم يرتضه ولم يرو عنه في المسند البتة، والقصة الآتية تؤكد هذا.

يدخل داره، فقيل: دخل عليه معاوية بن صالح الأشعري، فقال: ما اسمك؟ قال: معاوية، قال: والله لا حدثتك، ولا حدثت قوماً أنت فيهم»[1].

وما رواه الخطيب في التاريخ بإسناده عن أبي زكريا غلام أحمد ابن أبي خيثمة قال: «كنت جالساً في مسجد الجامع بالرصافة مما يلي سويقة نصر عند بيت الزيت وكان أبو خيثمة يصلي صلواته هناك وكان يركع بين الظهر والعصر، وأبو زكريا يحيى بن معين قد صلى الظهر وطرح نفسه بإزاءه، فجاءه رسول أحمد بن حنبل فأوجز في صلاته وجلس فقال له: أخوك أبو عبد الله أحمد بن حنبل يقرأ عليك السلام ويقول لك: هو ذا تكثر الحديث عن عبيد الله بن موسى العبسي، وأنا وأنت سمعناه يتناول معاوية بن أبي سفيان وقد تركت الحديث عنه.

قال فرفع يحيى بن معين رأسه وقال للرسول: اقرأ على أبي عبد الله السلام وقل له يحيى بن معين يقرأ عليك السلام، وقال لك: أنا وأنت سمعنا عبد الرزاق يتناول عثمان بن عفان فاترك الحديث عنه فانّ عثمان أفضل من معاوية»[2].

ومع غلوّه في التشيّع هذا فقد روى عنه البخاري عشرات الروايات[3]، وروى له مسلم والأربعة أيضاً، ووثّقه أكثر الأئمة وحسّنوا حاله، وثّقه ابن سعد وابن معين وأبو حاتم والعجلي وابن عدي[4].

(4) عدي بن ثابت الأنصاري الكوفي: كان شيعياً غالياً في التشيّع كما قال الدارقطني بل بالغ فقال: كان رافضياً[5]، وقال فيه ابن معين: شيعي مفرط، وقال أبو حاتم: صدوق وكان إمام مسجد الشيعة وقاصّهم[6]، ونقل ابن معين قول المسعودي: ما رأيت أحداً أقول بقول الشيعة من عدي ابن ثابت[7]!

---

(1) الذهبي، سير أعلام النبلاء 556/9.

(2) الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد 427/14، أو 612/16 ط د. بشّار.

(3) البخاري، الصحيح (8، 126، 127، 354، 520، 865، 1139، 1140، 1915) وغير ذلك الكثير.

(4) تهذيب التهذيب، 46/7.

(5) سؤالات السلمي للدارقطني، ص16.

(6) ابن حجر، تهذيب التهذيب، 149/7

(7) سؤالات الدوري لابن معين، 10/4.

ومع هذا الغلوّ، فقد روى عنه البخاري عشرات الروايات[1]، ووثّقه الأئمة كلّهم وقبلوه[2].

قلت: وهو صاحب حديث علي كرّم الله وجهه: «والذي فلق الحبة وبرأ النسمة إنه لعهد النبي الأميّ ﷺ إلي: أن لا يحبني إلا مؤمن ولا يبغضني إلا منافق»، أخرجه مسلم[3].

(5) فطر بن خليفة الكوفي: شيعي جلد، بل قيل إنه خشبي، والخشبية فرقة من الرافضة، قال الساجي: صدوق ثقة ليس بمتقن كان أحمد ابن حنبل يقول: هو خشبي مفرط، وقال ابن أبي خيثمة سمعت قطبة بن العلاء يقول: «تركت فطراً لأنه يروي أحاديث فيها إزراءً على عثمان»[4]، وقال الذهبي: شيعي جلد[5]، ومن المنقول عنه قوله في حب آل البيت: «ما يسرني أنّ مكان كلّ شعرة في جسدي ملَكٌ يسبح الله لحبّي أهل البيت»[6]، وقال أبو بكر بن عياش: «ما تركت الرواية عنه إلا لسوء مذهبه»[7].

ومع هذا فقد روى له البخاري حديثاً واحداً مقروناً فيه بغيره[8]، ووثقه أحمد ويحيى بن سعيد وابن معين والعجلي، وقال أبو حاتم: صالح الحديث كان يحيى بن سعيد يرضاه ويحسن القول فيه ويحدّث عنه. وقال النسائي: لا بأس به، وقال في موضع آخر: ثقة حافظ كيّس، وقال أبو زرعة الدمشقي سمعت أبا نعيم يرفع من فطر ويوثقه ويذكر أنه كان ثبتاً في الحديث[9].

---

[1] البخاري، الصحيح، (55، 767، 1764) وغير ذلك الكثير.

[2] تهذيب التهذيب، 149/7.

[3] في الصحيح، (78).

[4] ابن حجر، تهذيب التهذيب، 270/8.

[5] الذهبي، الكاشف، 387/2.

[6] الذهبي، السير، 33/7.

[7] ابن حجر، تهذيب التهذيب 270/8.

[8] البخاري، الصحيح، (5991).

[9] تهذيب التهذيب، 270/8.

فهؤلاء خمسة رواة أخرج لهم البخاري في صحيحه على تفاوت في عدد الأحاديث، لكنّ الجامع بينهم التشيّع والغلوّ فيه أحياناً، وبعضهم من شيوخه فهو أدرى بهم، ومع ذلك قبلهم الإمام البخاري، وذكَرَهم في صحيحه وأخرج لهم، فصار متحتماً علينا أن نقول: إنّ مدار قبول الراوي عند البخاري: لا يتعلق به المذهب والاعتقاد، وإلا لو كان في نفسه شيء تجاه أهل البيت لأعرض عن هؤلاء المغالين على الأقل!

ثالثاً: توثيق البخاري النسبي لأبناء الصادق، فقد نقل في ترجمة محمد ابن جعفر الصادق، صاحب الثورة المعروفة على المأمون، قول إبراهيم ابن المنذر: «كان إسحاق أخوه أوثق منه وأقدم سناً»[1].

فالبخاري يوثق أبناء الصادق، ويعتمدهم، مما يشير إلى أنّ نظرة العداء لأهل البيت منتفية، وأنّ المسألة خارجة عن الاعتقادات والمذاهب وإلاّ لذمّ أبناءه وتكلم فيهم.

ولهذا كلّه فإني أرى أن لا مدخل للاحتمال المذهبي والاحتمال السياسي في عدول البخاري عن الرواية عن الصادق، وإلاّ لأعرض عن أبيه الباقر مثلاً وغيره من أهل البيت، ولأعرض عن الشيعة، وإذا كان الحال كذلك كان لا بدّ من النظر في الاحتمالات الحديثية الصرفة، لعلها تتأتّى هنا.

الاحتمال الثاني: أسباب حديثية صرفة

وأعني به ما يتعلق بضبط الراوي وحفظه أو علوّ الإسناد أو صحة الطريق الموصلة إلى الراوي وشبْه ذلك، مما لا يرتبط باعتقاد الرواي أو مذهبه أو تأثير السياسية والحكّام.

ويدخل في هذا الاحتمال جملة أمور:

أولاً: أنّ البخاري لم يحصّل طريقاً صحيحاً بينه وبين الصادق

من المعلوم أنّ سيّدنا الإمام جعفر الصادق ابتلي بجملة من الرواة عنه لم يقبلهم أئمة الحديث، ولعلّ هذا كان من الأسباب الداعية إلى الكلام في رواياته، وعدول البخاري عنها. وقد قال الساجي: «كان صدوقاً مأموناً إذا حدّث عنه الثقات فحديثه

---

(1) البخاري، التاريخ الكبير، 1/57.

مستقيم»[1]، ومعلوم أنّ كل راو حدث عنه الثقات: حديثه مستقيم، وإنما يذكر مثل هذا في حق الرواة إذا كثر عنهم الكذابون والضعفاء والمختلقون، وما أكثر هؤلاء ممّن ادعوا الرواية عن الصادق!

إلاّ أنني أستبعد هذا الاحتمال، فقد رجعت إلى «الأدب المفرد» لأرى الأحاديث التي خرّجها البخاري للصادق، فوجدت حديثين، هذا حالهما:

أما الأول: فقد روى البخاري في «الأدب المفرد» (595) قال: حدّثنا موسى قال حدّثنا وهيب قال حدّثنا جعفر عن أبيه عن جابر قال: «كان النبي ﷺ إذا كان جُنُباً يصب على رأسه ثلاث حفنات من ماء».

قال الحسن بن محمد: أبا عبد الله إن شعري أكثر من ذاك! قال: وضرب جابر بيده على فخذ الحسن فقال: يا ابن أخي كان شعر النبي ﷺ أكثر من شعرك وأطيب.

قلت: موسى هو ابن إسماعيل، ووهيب هو ابن خالد، وقد روى البخاري عن موسى عن وهيب في الصحيح في مواضع كثيرة، منها (84) (86) (186) (677) (1085) (1428) وغير ذلك، ومرّ أنّ البخاري أخرج للباقر عن جابر أحاديث، فالإسناد على شرط الصحيح لولا سيدنا جعفر مما يعني أنّ البخاري حصل طرقاً صحيحةً إلى الصادق ولكنه عدل عنها.

لكن قد يقال إنه عدل عنها لطلبه علوّ الإسناد وغيره، وهذا سيأتي.

وهذا الحديث نفسه قد أخرجه مسلم في صحيحه (329) عن محمد بن المثنى عن عبد الوهاب الثقفي عن جعفر به.

وأما الحديث الثاني في الأدب المفرد (962) فقال: حدّثنا عبد العزيز بن عبد الله قال حدثني الدراوردي عن جعفر عن أبيه عن جابر ابن عبد الله: «أنّ رسول الله ﷺ مرّ في السوق داخلاً من بعض العالية والناس كنفيه، فمرّ بجدي أسكّ ميتٌ فتناوله فأخذ بأذنه ثم قال: أيكم يحب أن هذا له بدرهم؟ فقالوا: ما نحب أنه لنا بشيء وما نصنع به؟ قال: أتحبون أنه لكم؟! قالوا: لا! قال ذلك لهم ثلاثاً، فقالوا: لا والله لو كان حياً لكان عيباً فيه أنه أسك والأسك الذي ليس له أذنان فكيف وهو ميت؟! قال: فوالله للدنيا أهون على الله من هذا عليكم».

---

[1] تهذيب التهذيب، 444/1.

قلت: وهذا السند ليس من شرطه في الصحيح، فإنه لم يرو لعبد العزيز بن عبد الله عن الدراوردي فيه، فضلاً عن كونه لم يرو للدراوردي إلاّ متابعة.

وقد أخرجه مسلم (2957): حدّثنا عبد الله بن مسلمة بن قعنب حدّثنا سليمان يعني ابن بلال عن جعفر به.

وعبد الله بن مسلمة وسليمان بن بلال من رجال البخاري أيضاً، وروى لهما بهذه الكيفية حديثاً واحداً (3325) لكنْ لعلّه لم يقع له حديثهما عن جعفر. والله تعالى أعلم.

فالحاصل من هذين الحديثين: أنّ البخاري قد حصّل طريقاً صحيحة إلى الصادق -كما في الحديث الأول ـ ولكنه عدل عنها، فانتفى هذا الاحتمال، إلاّ أنّ ذلك لا ينفي وجود كذب كثير على الصادق، لاسيّما مع عظم مكانته بين المسلمين واعتقاد الإمامية فيه آنذاك، وقد أعلن ذلك إمام المسلمين وقاضيهم حفص بن غياث الحافظ الثقة تلميذ الصادق حين كان يروي عنه، وجاءه أمر الفضل بن الربيع[1] -حاجب هارون الرشيد- بأن لا يحدث عن الصادق. فسأله ابنه عمر بن حفص بن غياث: «هذا أبو البختري ببغداد يحدث عن جعفر بن محمد بالأعاجيب ولا يُنهى؟ فقال: يا بني، أما من يكذب على جعفر بن محمد فلا يبالون به، وأما من يصدق على جعفر فلا يعجبهم»[2].

فالكذب على الصادق قديم في زمنه وبعد وفاته مباشرة، ومن كبار الكذابين المعروفين، وأكبر ظني أن إغضاء الدولة الطرف عن أبي البختري الكذاب لكونه من أعوانها وأنصارها، فقد ولاّه هارون الرشيد القضاء بعسكر المهدي[3]، ولم يكن يستحي من الكذب على جعفر الصادق ومن ثم على رسول الله ﷺ لأجلهم[4]! ولم يغض الأئمة الطرف عنه بل جاهروا بالإنكار عليه وتكذيبه، والقصة الماضية دالة على هذا، وله قصة أيضاً مع يحيى بن معين[5]، هذا فضلاً عمّا تعرّض له أهل البيت من ظلم

---

(1) انظر ترجمته في السير 109/10.

(2) روى هذه القصة أبو حاتم الرازي عن عمر بن حفص بن غياث، انظر الجرح والتعديل 25/9.

(3) الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، 626/15 (ط. د. بشار).

(4) انظر بعض قصصه في ذلك عند الخطيب في التاريخ 627/15، 628، 629.

(5) انظرها عند الخطيب في التاريخ 628/15، وقد وقع فيها بعض التصحيف في لسان الميزان 347/7 ط. مرعشلي.

على يد بعض العباسيين، فلعلّ بعض الخلفاء والأمراء كان يفرحهم أن تشيع عن الصادق أخبار مكذوبة، تُنفر العلماء والعوام منه، والله تعالى أعلم.

ثانيا: الرغبة في علو الإسناد

لقد كان علوّ الإسناد مطلباً مرغوباً فيه عند المحدثين والرواة، وتنافسهم في ذلك أشهر من أن يسطّر هنا، ومشهور أن الإمام البخاري لم يخرّج لبعض كبار العلماء الأجلاء قصداً، وأوضح مثال هنا أن البخاري لم يخرّج عن الشافعي البتّة في صحيحه!

قال الخطيب البغدادي:«سألني بعض إخواننا بيان علة ترك البخاري الرواية عن الشافعي في الجامع، وذكر أن بعض من يذهب إلى رأي أبي حنيفة ضعف أحاديث الشافعي، واعترض بإعراض البخاري عن روايته، ولولا ما أخذ الله على العلماء فيما يعلمونه ليبيننه للناس؛ لكان أولى الأشياء الإعراض عن اعتراض الجهال، وتركهم يعمهون، وذكر لي من يشار إليه خلو كتاب مسلم وغيره من حديث الشافعي، فأجبته بما فتح الله لي...

والبخاري هذب ما في جامعه، غير أنه عدَلَ عن كثيرٍ من الأصول إيثاراً للإيجاز، قال إبراهيم بن معقل: سمعت البخاري يقول: ما أدخلتُ في كتابي الجامع إلاّ ما صحّ وتركت من الصحاح لحال الطول.

فترك البخاري الاحتجاج بالشافعي، إنما هو لا لمعنى يوجب ضعفه، لكن غني عنه بما هو أعلى منه، إذ أقدم شيوخ الشافعي مالك، والدراوردي، وداود العطار، وابن عيينة. والبخاري لم يدرك الشافعي بل لقي من هو أسن منه، كعبيد الله بن موسى، وأبي عاصم ممن رووا عن التابعين، وحدثه عن شيوخ الشافعي عدة، فلم ير أن يروي عن رجل، عن الشافعي، عن مالك.

فإن قيل: فقد روى عن المسندي، عن معاوية بن عمرو، عن الفزاري، عن مالك، فلا شك أن البخاري سمع هذا الخبر من أصحاب مالك، وهو في الموطأ فهذا ينقض عليك؟

قلنا: إنه لم يرو حديثا نازلا وهو عنده عالٍ، إلا لمعنى ما يجده في العالي، فأما أن يورد النازل، وهو عنده عالٍ، لا لمعنى يختص به، ولا على وجه المتابعة لبعض ما اختلف فيه؛ فهذا غير موجود في الكتاب.

وحديث الفزاري فيه بيان الخبر، وهو معدوم في غيره، وجوَّدَه الفزاري بتصريح السماع....

"والبخاري يتبع الألفاظ بالخبر في بعض الأحاديث ويراعيها، وإنّا اعتبرنا روايات الشافعي التي ضمنها كتبه، فلم نجد فيها حديثاً واحداً على شرط البخاري أغرب به، ولا تفرد بمعنىً فيه يشبه ما بيناه، ومثل ذلك القول في ترك مسلم إياه، لإدراكه ما أدرك البخاري من ذلك، وأما أبو داود فأخرج في سننه للشافعي غير حديث، وأخرج له الترمذي، وابن خزيمة، وابن أبي حاتم"[1].

فهذا نص حافظ عصره في بيان منهج البخاري وطلبه للعلوّ في الرواية، وأهم ما فيه أن عدول البخاري عن الرواية عن الشافعي لا تدل على ضعفٍ فيه أبداً، إنما هو طلب العلو، أشهى شيء عند المحدثين والرواة!

وما قاله الحافظ الخطيب البغدادي في البخاري والشافعي يتّسق عموماً مع الصادق، والحديث السابق الذي رواه البخاري في «الأدب المفرد» (595) عن موسى عن وهيب عن جعفر عن أبيه عن جابر، إسناده نازل عند البخاري، إذ قد روى الحديث نفسه بإسناد أعلى من ذلك، ليس فيه بينه وبين الباقر إلا اثنان بدلاً من ثلاثة، كما هو الحال هنا.

فقد أخرج البخاري الحديث المتقدم نفسه في صحيحه (256) فقال: «حدّثنا أبو نعيم قال حدّثنا معمر بن يحيى بن سام حدثني أبو جعفر قال: قال لي جابر بن عبد الله: وأتاني ابن عمّك يعرض بالحسن بن محمد بن الحنفية. قال: كيف الغسل من الجنابة؟ فقلت: كان النبي ﷺ يأخذ ثلاثة أكف ويفيضها على رأسه ثم يفيض على سائر جسده. فقال لي الحسن: إني رجل كثير الشعر. فقلت: كان النبي ﷺ أكثر منك شعرا».

فظاهر أن طلب العلو يحتّم اللجوء إلى هذه الرواية لا إلى رواية الأدب المفرد، لكن يُشكل على ذلك أنه أخرجه من طريق أخرى في صحيحه (255) فقال: «حدّثنا محمد بن بشار قال: حدّثنا غندر قال حدّثنا شعبة عن مخول بن راشد عن محمد بن علي عن جابر بن عبد الله قال: كان النبي ﷺ يفرغ على رأسه ثلاثا».

---

[1] نقله الحافظ الذهبي في السير (10/95-96)

ومحمد بن علي هو أبو جعفر الباقر رضي الله تعالى عنه. فبيْن البخاري وبيْنه أربعة رجال فالإسناد نازل بالمقارنة لما رواه في الأدب المفرد، ويزيد الإشكال قوة أنّ مخول بن راشد ليس له في البخاري إلاّ هذا الموضع، كما قال الحافظ ابن حجر في شرح هذا الحديث[1].

والجواب عندي هنا هو جواب الحافظ الخطيب البغدادي المتقدم حين استشكل كلام نفسه ذاكراً بعض الروايات النازلة في البخاري فأجاب بأن البخاري لا يروي «حديثا نازلاً وهو عنده عالٍ، إلا لمعنى ما يجده في العالي، فأما أن يورد النازل، وهو عنده عالٍ، لا لمعنى يختص به، ولا على وجه المتابعة لبعض ما اختلف فيه؛ فهذا غير موجود في الكتاب»، ثم ذكر جوابه الخاص عن تلك الرواية، ولم يتبين لي جواب خاص عن رواية الصادق هذه، فالله تعالى أعلم.

فيبقى هذا الاحتمال على الاحتمال!

الثالث: انشغال الصادق بالفقه أكثر من الحديث وإيثاره العزلة على الخلطة، مع قلّة الحاجة إلى رواياته والاكتفاء بروايات كبار المحدثين من أقرانه من المشهور أن الإمام الصادق كان من فقهاء المدينة المنورة، وممن يقصد بالعلم فيها، وظاهر أنه لم ينشغل برواية الحديث وجمع طرقه والرحلة فيه على عادة أهل الحديث والرواية.

وأوضح ما يؤيد هذا أنه لا يكاد يروي عن غير أبيه، ففي الكتب التسعة مجتمعة له (169) رواية (مع المكرر) يروي عن أبيه منها (163) رواية، ويروي عن عطاء بن أبي رباح ومحمد بن المنكدر رواية واحدة عند مسلم (899) (480)، وعن يزيد بن عبد الله بن قسيط (ت122هـ) رواية واحدة مرسلة عند الدارمي (3225)، وعن الزهري رواية واحدة في مسند أحمد[2] وراويها عنه عبد الله بن ميمون القداح وهو متروك! ورواية عن عبيد الله بن أبي رافع عند أحمد[3] وإن كنت منها على شك، إذ المعروف أنّ الصادق يروي عن عبيد الله بواسطة الباقر.

---

[1] ابن حجر، فتح الباري، 367/1.

[2] مسند الإمام أحمد، 122/5.

[3] مسند الإمام أحمد، 332/4.

فقصره الرواية -غالبا- على أبيه تُظهر أنه قدم الفقه والعلم على الحديث وصناعته، وهو أمر معروف عند بعض العلماء بل جعله الإمام مالك مما يُمدح به العالم ويعظّم، فقد اشتهرت مقولاته في باب تفضيل الفقه على الحديث، منها قوله لابني أخته أبي بكر وإسماعيل ابني أبي أويس: «أراكما تحبّان هذا الشأن وتطلبانه يعني الحديث»، قالا: نعم، قال: «إن أحببتما أن تنتفعا وينفع الله بكما فأقلاّ منه وتفقّها»[1].

وإذا كان الحال على ما وصفتُ فإنّ همة طلاب الحديث والأسانيد لا بدّ أن تنصرف إلى غير الإمام الصادق ممن أكثر من جمع روايات أهل المدينة مع التخصص فيها والانصراف لها، من أمثال: الزهري وأبي الزناد وعبيد الله بن عمر وغيرهم.

ولعلّ مقولة سفيان: «كنّا إذا رأينا طالباً للحديث يغشى ثلاثة ضحكنا منه، ربيعة، ومحمد بن أبي بكر بن حزم، وجعفر بن محمد، لأنهم كانوا لا يُتقنون الحديث»[2]، متسقة مع ما ذكرت وبينتُ، ذلك أنني أفهم منها أن الحديث لم يكن شغلهم الشاغل، فلم يعتنوا به عناية المكثرين من الحفّاظ أمثال الزهري وأبي الزناد ويحيى بن سعيد الأنصاري وهشام بن عروة، إذ كان الحديث وطرقه وجمعه وروايته والرحلة فيه: أكبر همهم ومنتهى رغباتهم، ولذا فإنه من المستغرب أن يَترك طلاب الحديث أهل الفنّ، ويلجؤوا إلى أهل فن آخر، ولا تنقص هنا ولا اتهام، إن هو إلاّ التخصص والانشغال بعلم دون غيره.

ويؤكد هذا الفهمَ: أن ربيعة الرأي من كبار أئمة الاجتهاد والفقه في المدينة في وقته، فقد كان «مفتي المدينة» و«من أئمة الاجتهاد» كما وصف الذهبي، وغلبَه الفقه والاجتهاد على الرواية والأسانيد، فقد جاء عنه قوله «رأيت الرأي أهون علي من تبعة الحديث»، وكان يقول للزهري: «إن حالي ليست تشبه حالك» قال: «وكيف؟»، قال: «أنا أقول برأي من شاء أخذه ومن شاء تركه، وأنت تحدث عن النبي ﷺ فتحفّظ في

---

[1] رواه الرامهرمزي في المحدث الفاصل، ص242.

[2] السير 91/6. وراوي هذه المقولة عن سفيان: الشافعي، وعنه تلميذه أحمد بن يحيى بن الوزير التجيبي المصري (171-250هـ) وهو ثقة وثقه النسائي وغيره كما في تهذيب الكمال 90/1، وعنه النسائي تلميذه.

حديثك»[1]، إلا أنه كان من الثقات في الحديث، وإن لم يكن من أهل الطبقة الأولى المتقنين الحفاظ[2].

وكذلك الحال مع محمد بن أبي بكر بن حزم (ت132هـ)، فقد كان قاضيا منشغلا بالفقه والاجتهاد، قال الحافظ الإمام إبراهيم بن سعد ابن إبراهيم (ت183هـ): «رأيته يقضي في مؤخر المسجد»[3]، فهو ممن لم يجعل رواية الحديث وأسانيده همه وهجّيره، لكنه كان ثقة صالحا[4]، وإن لم يكن من الطبقة الأولى من الحفاظ المتقنين ولذا لم يخرج له البخاري إلا حديثا واحدا متابعة[5]، ويؤكد هذا أنّ إبراهيم بن سعد قائل المقولة السابقة «الإمام الحافظ الكبير»[6] ليست له أي رواية في الكتب التسعة عن محمد بن أبي بكر بن حزم، مع روايته عمّن هو أقدم منه كالزهري مثلا (ت124هـ) وكثرة ما أخذ عن محمد بن إسحق (ت150هـ) حتى قيل: «كان عند إبراهيم عن محمد بن إسحق نحو من سبعة عشر ألف حديث في الأحكام سوى المغازي»[7]، فظاهرٌ أنّ تلقّيه الحديث لم يكن عن القاضي الذي رآه يقضي في المسجد، وإنما إلى من تخصص في الرواية كالزهري وابن إسحق وأمثالهما.

وعليه فاحتمال انشغال الصادق بالفقه أكثر من الرواية، كانت سبباً دافعاً لقلة الرواية عنه، وتفضيل مصنفي الرواية غيرَه من المتفنين في الرواية عليه.

أضف إلى هذا أنّ الصادق عاش حقبة من الزمن تحت وطأة ظلم أبي جعفر المنصور، وثورة ابن عمه محمد بن عبد الله بن الحسن بن الحسن بن علي بن أبي طالب ﷺ، الملقب بالنفس الزكية (ت145هـ)، وأكبر الظن عندي أنّ مراقبةً حثيثةً كانت

---

(1) انظر هذه الأقوال كلها عند الذهبي في السير 89/6-96. وانظر الخطيب، الكفاية ص169.

(2) المزي، تهذيب الكمال، 469/2. والذهبي، سير أعلام النبلاء 89/6.

(3) البخاري، التاريخ الكبير، 47/1.

(4) انظر ترجمته عند المزي 254/6.

(5) قال البخاري(1011): «حدثنا إسحاق قال حدثنا وهب بن جرير قال أخبرنا شعبة عن محمد بن أبي بكر عن عباد بن تميم عن عبد الله بن زيد أن النبي ﷺ استسقى فقلب رداءه»، وقد تابعه عليه أخوه عبد الله بن أبي بكر (1012) والزهري في مواضع منها (1023) وعمرو بن يحيى المازني (6343) كلهم عن عباد به.

(6) كما يقول الذهبي في السير 304/8.

(7) الذهبي، السير، 306/8.

تحفّ بالصادق في المدينة تلجئه إلى الانكفاء والعزلة، لاسيّما مع الظلم ومشاهد الفتن، فقلّت الرواية عنه، وانصرفتِ الهمّةُ إلى غيره.

ولهذا كلّه لم يَحْتَجِ البخاريُّ إلى حديثه حاجةً قوية، إذ قد حصّل طرقاً أخرى كثيرة إلى أبيه محمد الباقر.

وإذا استعرضنا –على سبيل المثال شيوخ الصادق الذين وقعت روايته عنهم عند مسلم، وجدناهم ثلاثة: أبوه وعطاء بن أبي رباح ومحمد ابن المنكدر كما تقدم، وقد أخرج البخاري لهم من غير طريق جعفر إذ لم يحتج إليها.

أمّا الباقر فجلّ روايات البخاري عنه من طريق عمرو بن دينار عنه عن جابر ﷺ[1]، ومعلوم أنّ عمرو بن دينار سمع جابراً وروى عنه روايات متعددة فهو من أقران الباقر، إلاّ أن المحدثين يحفلون بهذه الروايات لدلالتها على تمام الضبط والإتقان وانتفاء التدليس، ودلالتهم على ذلك أنّ عمرو بن دينار احتاج إلى علم الباقر فروى عنه أحاديث لم يسمعها من جابر، وقد كان بين الباقر وعمرو بن دينار محبّةً وتعظيماً كبيراً، ففي روايةٍ للإمام أحمد عن سفيان قال: قال محمد بن علي: «إنّ مما يحبب قدومي مكة لقائي عمرو بن دينار»[2].

وأمّا عطاء بن أبي رباح، فقد لجأ البخاري إلى أعلم الناس بحديث عطاء وهو ابن جريج شيخ الحرم وفقيه مكة، ولذا جاءت جلّ روايات عطاء من طريقه عند البخاري.

وأمّا محمد بن المنكدر، فإنّ في رواية شعبة والسفيانين عنه ما يكفي للبخاري.

ويضاف إلى كلّ ذلك أنّ جلّ روايات الصادق –وهي ليست كثيرة عن أبيه من قسم المرسل كما ظهر عندي بالتتبع، ووجدت الذهبي ينصّ عليه[3]، والمرسل لا يحتج البخاري به.

ويظهر منهج البخاري واضحاً في أنه يخرّج لمن يحتاج رواياته عند النظر في الرواة المُعتَرَض على البخاري في التخريج لهم، ولعلّ أشهرهم في هذا الباب: حريز بن عثمان –

---

[1] صحيح البخاري، (2296، 2683، 3137، 4219، 4383، 5520، 5524، 7110).

[2] الإمام أحمد، العلل 468/2.

[3] في السير إذ قال 257/6: وغالب رواياته عن أبيه مراسيل.

الثقة، المتّهم بالنصب[1]، والمثال المعروف عند الشيعة ومقلديهم في الاعتراض على البخاري بالتخريج له والعدول عن الصادق إذْ أخرج له البخاري روايتين فقط، الحاجة إليهما قوية:

أمّا الأولى: فقد قال البخاري: «حدّثنا عصام بن خالد: حدّثنا حريز بن عثمان أنه سأل عبد الله بن بسر صاحب النبي ﷺ قال: أرأيت النبي ﷺ كان شيخا؟ قال:كان في عنفقته شعرات بيض»[2].

وهي رواية في غاية العلوّ، إذْ هي من ثلاثيات البخاري، ولمْ يروها عن عبد الله بن بسر رضي الله عنه غير حريز وهو ثقة ضابط، فالبخاري محتاج إليها من الجهتين.

وأما الثانية، فهي قول البخاري: «حدّثنا علي بن عياش: حدّثنا حريز قال: حدثني عبد الواحد بن عبد الله النصري قال: سمعت واثلة بن الأسقع يقول: قال رسول الله ﷺ: «إنّ من أعظم الفري أنْ يُدعى الرجل إلى غير أبيه، أو يري عينه ما لم ترَ، أو يقول على رسول الله ﷺ ما لم يقلْ»[3].

وهي أيضا من عوالي البخاري كما قال الحافظ في الفتح[4]، إذ بينه وبين سيدنا رسول الله ﷺ أربعة، ولم تسلم طريق من طرق هذا الحديث من متكلم فيه إلا هذه الطريق[5]، فالبخاري محتاج إلى هذه الرواية من الجهتين معاً.

فعلى هذا كلّه يمكن القول: إن البخاري لم يلتزم التخريج عن كلّ راوٍ ثقةٍ، أو صحيحِ الرواية، بل يخرّج لمن احتاج إلى رواياته سواءً كانت الحاجة في المتون أو في

---

[1] انظر ترجمته في تهذيب الكمال 89/2، وفيها أقوال كثيرة متعارضة في ثبوت النصب عنه، وكأن البخاري يراه من أجلة أهل الشام، ويراه قد تاب من النصب إذ اقتصر في ترجمته في «التاريخ الكبير» على النقلين الآتيين:« قال محمد بن المثنى: حدثنا معاذ بن معاذ قال: حدثنا حريز بن عثمان أبو عثمان ولا أعلم أني رأيت احدا من أهل الشام أفضله عليه، وقال أبو اليمان: كان حريز يتناول من رجل ثم ترك ذلك». التاريخ الكبير 103/3-104.

[2] أخرجه البخاري (3546).

[3] أخرجه البخاري (3509).

[4] ابن حجر، الفتح 541/6.

[5] أخرج هذا الحديث أحمد في المسند 490/3 من طريق معاوية بن صالح عن ربيعة بن يزيد عن واثلة، ومعاوية متكلم فيه، ليس على شرط البخاري، ومن طريق محمد بن عجلان عن النضر بن عبد الرحمن عن واثلة 107/4 والنضر مجهول، ومحمد بن عجلان فيه كلام وليس على شرط البخاري.

الأسانيد، ولذا فإنه يعدل عن كثير من الثقات إذا لم يحتج إلى رواياتهم، وقد عدل البخاري عن عبد الله بن الحسن ابن الحسن، الثقة المأمون الزاهد الجليل الصالح[1]، لأسباب متعددة لعلّ من أهمها قلّة الرواية والإرسال والوصل[2]، وعدل عن غيره أيضاً.

وكوْن مصنّف الكتاب لا يلتزم التخريج لكلّ راوٍ ثقةٍ مشهورٍ حتى في صنيع مصنفي الكتب الروائية الإماميين، فإنّ الكليني في «الكافي» لم يرو لبعض أحفاد الصادق: الحسن العسكري بن علي الهادي بن محمد الجواد بن علي الرضا بن موسى الكاظم بن جعفر الصادق، ولا لأبيه علي الهادي ولا لجدّه محمد الجواد، وثلاثتهم أئمة معصومون، قولهم مندرج في نصوص الشريعة إذْ لا فرق بينه وبين قول النبي ﷺ عند الإمامية، فضلا عن قرب العهد بهم جداً، إذْ توفي الكليني (328هـ) والعسكري (260هـ) فإدراكه لبعض تلامذته محتمل جداً، ومع ذلك لا تجد رواية واحدة عنه في «الكافي».

وإذا قبل بعض الإمامية العذر للكليني —والأمر في غاية الصعوبة والغرابة. فإنّ العذر للبخاري أولى وأوضح وأظهر، إذ لا اعتقاد بعصمة الصادق، ولا قرب للعهد به.

وعلى كلّ ما تقدم فاحتمال أنّ البخاري قد عدل عن التخريج للصادق لسبب عدم الحاجة إلى رواياته وأنه منشغل بغير الحديث عنه: احتمال قوي للغاية، يتأتى في هذا السياق ويستقيم.

الرابع: وجود بعض المشكلات الإسنادية في روايات الصادق

وأعني بالمشكلات الإسنادية هنا: وصْلُ مرسَلٍ أو رفعُ موقوف، وشبهه مما يقع فيه كل أحد، لكن قد يكثر منه بعض الرواة، فيتنبّه النقّاد لذلك عنده.

وقولي: مشكلات إسنادية، لأخرّج بها الوهم وسوء الحفظ في المتون، وهو أشد وأخطر، ولم أجدْ للصادق شيئاً من هذا البتّة، بحمد الله تعالى[3].

---

[1] انظر ترجمته وتوثيقه في تهذيب الكمال 112/4.

[2] لـه فـي الكتب التسعة حديثان مكرران لا غير، انظر: الترمذي (314، 1419)، والنسائي (4087)، وأبو داود (4771)، وابن ماجه (771).

[3] تتبعت روايات الصادق في علل الدارقطني، فوجدت أكثر الاختلاف من أصحاب الصادق عليه في الوصل والإرسال، انظر مثلا: 3/89-93،90، 103، 104، 107، 57/4.

وإنما وجدت كلاماً لبعض الأئمة النقّاد في عصر الرواية تتعلق بحفظ الصادق للأسانيد، منها كلمات متناثرة ليحيى بن سعيد القطان، أحدها: ما قاله جواباً لابن معين في مسألة: «إن كان يحفظ فحديث أبيه المسند»، ومنها قوله جواباً لابن المديني:«في نفسي منه شيء» فسأله ابن المديني: «فمجالد؟» قال: «مجالد أحبّ إليّ منه».

وكأنّ البخاري يرى رأي شيخ شيخه القطان في حق الصادق، ولذا لمّا ترجم له في «التاريخ الكبير» اقتصر على قول القطان: «كان جعفر إذا أخذْتَ منه العفو لم يكن به بأس، وإذا حمّلْته حمل على نفسه»، أي إذا تركته على سجيته وعفويته وبدأ يحدّث لم يكن بحديثه بأس، وإذا أردْته على حديث وحمّلتَهُ عليه فإنه يحمل على نفسه ويحدّثك بالحديث وقد يرسله وهو موصول وشبه ذلك، كما أفادنيه بعض أساتذتي[1].

ثم إني وجدتُ ما يؤكد هذا، ذلك أنّ عليّ بن المديني شيخ البخاري يعلّ ويصل حديث الحج الطويل من رواية حاتم بن إسماعيل عن الصادق عن الباقر عن جابر —وقد أخرج هذه الرواية مسلم[2]- بأنّ يحيى ابن سعيد القطان رواها عن الصادق مرسلة، وأنّ حاتم بن إسماعيل يصل عن الصادق أحاديث مرسلة، قال ابن المديني: «حاتم بن إسماعيل روى عن جعفر بن محمد عن أبيه عن جابر أحاديث مراسيل أسندها، منها حديث جابر الحديث الطويل خرجْنا مع رسول الله ﷺ في الحج، وحديث يحيى بن سعيد عن جعفر بإرساله أثبت»[3].

فلعلّ هذه العلّة الخفيّة التي صرّح بها ابن المديني هي الدافع للبخاري لعدم إخراج حديث الحج هذا، وغيره من الأحاديث عن الصادق.

---

(1) كنت أرى هذا القول مدحا عاليا في حق الصادق عليه السلام، دالا على رفعة أخلاقه وهضمه لنفسه وتحمله الأذى، وعفوه مع سعة الصدر وطيب الشيم، ولذا فقد وضعته ناقدا به الاحتمال الأول، عادا اقتصار البخاري على هذا النقل تعظيما للصادق، إلا أنني لما حدثت أستاذي المتقن أسعد تيم قال لي: إن الصادق كذلك من حيث الأخلاق لكن هذا الفهم للنص من أبعد ما يكون عن واقعه وحقيقته، ثم حدثني بالفهم الذي أوردته في المتن، وهو منسجم مع منهج البخاري في تاريخه، ومتسق مع أقوال يحيى القطان الأخرى، فالحمد لله على توفيقه.

(2) مسلم، الصحيح (1218).

(3) نقل هذا النص: الباجي في التعديل والتجريح.

وقد وافق الإمام أحمد يحيى القطان، وأبعد في ذلك فقال: «قد روى عنه يحيى وليّنه»[1]، وقال أيضاً: «جعفر بن محمد ضعيف الحديث مضطرب، وأبوه أبو جعفر محمد بن علي بن حسين ثقة قوي الحديث»[2].

وعلى أي حال فهذا رأي اجتهادي، أقصى ما فيه أنّه انتقاد لحفظ الصادق لا أكثر، بدلالة الكلام على الأسانيد عند يحيى القطّان وابن المديني، وبدلالة توثيق الإمام أحمد للإمام أبي جعفر الباقر ﷺ في النص نفسه الذي يتكلم فيه عن حفظ الصادق، فالأمر دائر على الضبط والحفظ لا غير، وإلاّ لما فُرّق بين الأب وابنه.

وإذا كان رأياً اجتهادياً فهو قابل للخطأ والصواب، لاسيّما وقد خالفه جمهرة من علماءِ الجرح والتعديل إذ ذهبوا إلى أنّ الصادقَ ثقةٌ جليلٌ لا يُسأل عن مثله، فقد وثقه الشافعي وابن معين، وقال أبو حاتم الرازي: ثقة لا يُسأل عن مثله، وسئل أبو زرعة الرازي عن جعفر بن محمد عن أبيه، وسهيل بن أبى صالح عن أبيه، والعلاء عن أبيه، أيهما أصح؟ فقال: لا يقرن جعفر إلى هؤلاء، قال ابن أبي حاتم: يريد جعفر أرفع من هؤلاء في كلّ معنى[3]. ووثقه النسائي وابن عدي كذلك[4]، وروى عنه مالك في الموطأ[5]، وقد قال بعض العلماء إنّ مالكاً لا يروي إلاّ عن ثقة[6]، وأخرج له مسلم في الصحيح كما تقدم.

وفي المتأخرين صرّح الذهبي بإنكار رأي يحيى القطان فقال في «السير»: «وهذه من زلقات يحيى القطّان، بل أجمع أئمة هذا الشأن على أنّ جعفراً أوثق من مجالد، ولم يلتفتوا إلى قول يحيى»[7].

---

(1) الإمام أحمد، العلل ومعرفة الرجال ص74 برقم (68)

(2) السابق ص164 برقم (360، 361)

(3) انظر الأقوال المتقدمة عند ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل..

(4) ابن عدي، الكامل 134/2، ابن حجر، تهذيب التهذيب 89/2.

(5) منها 112/1، 222، 278، 336، 338، 364، 372 وغيرها، وكلها عن جعفر ابن محمد ليس مقرونا بأحد، مما يدل على عدم صحة مقولة مصعب بن عبد الله -وقد رواها ابن عدي في الكامل131/2-: «كان مالك بن أنس لا يروي عن جعفر ابن محمد حتى يضمه إلى آخر من أولئك الرفعاء ثم يجعله بعده»، ولست أدري من أين أتى بهذه المقولة الغريبة.

(6) الذهبي، السير، 72/8.

(7) الذهبي، السير، 256/6.

فلا ضير أن يُقال حينها: إنّ البخاري لم يُصب في عدوله عن الصادق، وأصاب مسلم في التخريج له، لكنّ المجزوم به عندي أنه لم يعدل عنه لأسباب تتعلق بشخصه ودينه وجلالته.

ومع هذا فالجمْع بين الرأيين ممكن بأن يقال: إنّ مَنْ وثق الصادق نظر إلى علمه وصلاحه وجلالته وكونه في دائرة الثقات العامة، ومَنْ تكلم في حفظه لا يخرجه عن دائرة الثقات لكنه لا يجعله في الطبقة الأولى منها، وإلى ذلك خلص الذهبي فقال في «السير»: «جعفر ثقة صدوق، ما هو في الثبت كشعبة، وهو أوثق من سهيل وابن إسحق، وهو في وزن ابن أبي ذئب ونحوه»[1].

وعلى أي حال فإنّ الكلام في خصوص الحفظ والضبط مشهور بين النقاد ولو كان في كبار الصالحين، إذ الحفظ مما يتفاوت الصالحون والعلماء فيه، وعلم العالِم أو صلاحه لا يمنع من وجود أخطاء في حفظه وضبطه، والناظر في أوائل الكتب المصنفة في الرواية وعلومها يجد الأئمة المتقدمين يؤكدون ذلك مراراً وتكراراً، لئلا يخلط الناس بين الصلاح من جهة والضبط والحفظ من جهة أخرى، إذ لا تلازم بينهما عقلاً ولا عادةً، ودونك مقدمة الإمام مسلم لصحيحه[2] وعلل الترمذي[3]، ومقدمة ابن أبي حاتم للجرح والتعديل، ومقدمة ابن حبان للمجروحين.

بل لقد اشتهرت مقولة يحيى بن سعيد القطان: «لم نر الصالحين في شيء أكذب منهم في الحديث». قال الإمام مسلم شارحاً هذه المقولة: «يقول: يجري الكذب على لسانهم ولا يتعمدون»[4]، وقول وكيع لمّا سُئل عن وهب بن إسماعيل: «ذاك رجل صالح وللحديث رجال»[5].

---

[1] الذهبي، نفس المرجع، 257/6.

[2] مسلم، مقدمة الصحيح، ص12.

[3]

[4] مسلم، مقدمة الصحيح ص12.

[5] رواه ابن حبان في المجروحين، 1/67-68.

وأكّد ذلك الإمام الترمذي بقوله في «العلل» مضعفاً أبان ابن عياش: « وأبان بن أبي عياش وإن كان قد وصف بالعبادة والاجتهاد فهذه حاله في الحديث! والقوم كانوا أصحاب حفظ، فرُبّ رجل وإن كان صالحاً لا يقيم الشهادة ولا يحفظها»[1].

وأمثلة العلماء والصالحين الذين انتقدهم المحدثون كثيرة، لعل أشهرها مقولة يحيى بن سعيد القطّان لما سُئل عن مالك بن دينار ومحمد ابن واسع وحسان بن أبي سنان فقال: «ما رأيت الصالحين في شيء أكذب منهم في الحديث، لأنهم يكتبون عن كل من يلقون لا تمييز لهم فيه»[2].

كل هذا يشمل الأخطاء في المتون والأسانيد، والصادق لم ينتقد في المتون البتة، فكلام من تكلم في حفظه إنما ينصبّ على الأسانيد، والأمر فيه أهون وأيسر.

وعلى كلٍ، فهذا احتمال قائم بل قوي قد يكون دافعاً للبخاري للعدول عن التخريج للصادق، والأمر دائر على الاجتهاد ولا منقصة تلحق الصادق في ذلك ولا مطعن.

---

(1) الترمذي، العلل الملحق بالجامع، 698/5.

(2) رواه الخليلي في، الإرشاد، 172/1. شرح العلل، ابن رجب، 389/1.

الخاتمة والنتائج

إنّ أهم النتائج التي يمكن الخروج بها من هذا البحث هي أن عدول البخاري عن التخريج للصادق في صحيحه لا يدل البتة على موقف يحمل إساءة لسيدنا جعفر الصادق ولا لآل بيته الكرام، وليس فيه ممالأة للسلطات والدولة العباسية والنواصب، بل الموضوع دائر حول قضايا حديثية صرفة، بعضها شكلي لم يتمكن الباحث من إثباته بقوة كطلب علوّ الإسناد، وبعضها قوي: مثل العدول عن التخريج له لقلّة الحاجة إلى رواياته إذ انشغاله بالفقه غلب عليه، ولذا كانت جلّ رواياته عن أبيه فقط، وجلّها مرسلة أيضاً، مع كوْن الطرق إلى أبيه متوفرة كثيرة متيسرة للبخاري مع اتصال أسانيدها، هذا فضلاً عن بعض كلام لبعض المتقدمين في حفظ الصادق، لعل البخاري أخذ ببعضه، وإنْ كان جمهور المحدثين على توثيق الصادق وكونه ثقة إماماً لا يسأل عن مثله، وهو ما أراه وأعتقده في الصادق، ولا ضير عندي أن يُقال: إنّ يحيى القطّان وأحمد ابن حنبل لم يصيبا في الكلام على حفظ الصادق، وكذا لم يصب البخاري في العدول عن التخريج له، لكنني أجزم بأنّ كلامهم منصبٌ على قوة الحفظ لا غير، أمّا صلاحه وجلالته وإمامته فلا كلام فيه عند جميع المتقدمين.

والله تعالى أعلم والحمد لله رب العالمين.

قائمة المصادر والمراجع

_ الآجري، أبو عبيد، (1997) سؤالات أبي داود، ط1، 2مجلد، (دراسة عبد العليم البستوي) مكتبة دار الاستقامة، مكة المكرمة.

_ الباجي، سليمان بن خلف (ت 474 هـ)، التعديل والتجريح، ط1، 3م، (تحقيق أبو لبابة حسين)، دار اللواء للنشر، الرياض، 1986م.

_ البخاري، محمد بن إسماعيل (ت256 هـ)، التاريخ الكبير، مصورة، 8مجلد، دارالفكر، بدون.

_ البخاري، محمد بن إسماعيل (ت256 هـ)، الجامع المسند الصحيح، ط2، 1مجلد، دار السلام، الرياض، 1999م.

_ الترمذي، محمد بن عيسى بن سورة، (ت297) العلل الكبير، ط1، 1م، (رتّبه: أبو طالب القاضي)، عالم الكتب، بيروت، 1989م.

_ الترمذي، محمد بن عيسى بن سورة، (ت297) الجامع، 5م، (تحقيق أحمد شاكر، ومحمد فؤاد عبد الباقي) دار الكتب العلمية، 1987م.

_ ابن أبي حاتم الرازي، عبد الرحمن أبو محمد، الجرح والتعديل، 10م، (تحقيق المعلمي اليماني) مطبعة مجلس دائرة المعارف، الهند.

_ ابن حبان، محمد بن حبان البستي (ت 354)، المجروحين، 1ط، بدون م، (تحقيق محمود ابراهيم زايد)، دار الوعي، بيروت، 1396هـ.

_ ابن حبان، محمد بن حبان البستي (ت354 هـ) الصحيح، ط3، 18 مجلد، (تحقيق شعيب الأرناؤوط) مؤسسة الرسالة، بيروت 1997م.

_ ابن حجر، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني(ت852هـ)، تقريب التهذيب، ط4، مجلد واحد، (تحقيق محمد عوامة)، دار الرشيد، حلب، سوريا، 1992.

_ ابن حجر، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، (ت852هـ)، لسان الميزان، ط3، 7م، (تحقيق دائرة المعارق النظامية - الهند)، مؤسسة الأعلمي، بيروت، 1986م.

_ ابن حجر، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني(ت852 هـ) تهذيب التهذيب، ط1، 6 مجلد، (تحقيق خليل شيحا) دار المعرفة، بيروت 1996م.

- ابن حجر، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني(ت 852 هـ)، فتح الباري بشرح صحيح البخاري، 13 مجلد دار المعرفة، بيروت، لبنان.
- الخطيب البغدادي، أحمد بن علي، (ت463)، الكفاية في علم الرواية، دار الكتب العلمية، بيروت 1988م.
- الدارقطني، علي بن عمر، (ت 385 هـ)، العلل الواردة في الأحاديث النبوية، مصورة عن الأولى، 11 مجلد، (تحقيق محفوظ الرحمن السلفي) دار طيبة، الرياض، 1999م.
- الدارمي، عبد الله بن عبد الرحمن، (ت 255هـ)، سنن الدارمي، ط1، 2م، (تحقيق فواز أحمد زملي، خالد السبع العلمي)، دار الكتاب العربي، بيروت، 1407هـ.
- أبو داود، سليمان بن الأشعث، السنن، 1م، ط1، دار السلام الرياض، 1999م.
- الذهبي، محمد بن أحمد بن عثمان(ت 748هـ)، سير أعلام النبلاء، 25م، ط11، (تحقيق شعيب الأرناؤوط)، دار الرسالة، بيروت، 1998م.
- ابن رجب، عبد الرحمن بن أحمد، (ت795)، شرح علل الترمذي، 2م، ط2، (تحقيق د همام سعيد)، دار الرازي، 2001م.
- ابن سعد، محمد بن سعد بن منيع الهاشمي، (ت 230هـ)، الطبقات الكبرى، ط2، 1م، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، 1408هـ.
- ابن عدي، عبد الله بن عدي الجرجاني، (ت365)، الكامل في ضعفاء الرجال، 8م، ط3، (تحقيق سهيل الزكار)، دار الفكر، بيروت، 1985م.
- العقيلي، أبو جعفر محمد بن عمر، (ت 322)، الضعفاء، ط1، 4م، (تحقيق عبد المعطي أمين قلعجي)، دار المكتبة العلمية، بيروت، 1404هـ.
- مالك بن أنس، (ت179 هـ)، الموطأ، 2مجلد، (تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي)، دار الكتب العلمية، بيروت.
- المزي، أبو الحجاج يوسف، تهذيب الكمال، 8م، ط1، (تحقيق بشار عواد معروف)، مؤسسة الرسالة، 1998م.
- النسائي، أحمد بن شعيب، (ت303هـ)، المجتبى (السنن الصغرى)، ام، ط1، دار السلام، الرياض، 1999م.